المخترع حرفا واحدا او اكثر مهملا او مستعملا فلا يقال لفظ الله بل كلمة الله وفي اصطلاح النحاة ما من شانه ان يصدر من الفم من الحروف واحدا كان او اكثر او ما تجري عليه احكام اللفظ كالعطف والابدال فيندرج فيه حينئذ كلمات الله وكذا الضمائر التي يجب استثارها وهذا المعنى اعم من الاول وهو المراد هنا واللام فيه اما للجنس من حيث حصوله في بعض افراده اعني العهد الذهني او لحصة معينة من جنس مطلق اللفظ وهي الموضوع منه اعني به العهد الخارجي وحينئذ يجب ان يحمل قوله يوضع على العدول من الماضي الى المضارع اما لاستحضار الصورة لنوع غرابة او لتناخر الوضع عن اللفظ بالنظر الى الذات اذا تمهد ذلك فنقول اقسام اللفظ الموضوع من حيث تشخص المعنى وعمومه وخصوص الوضع وعمومه على ما يقتضيه التقسيم العقلي ابتدا اربعة لان المعنى اما متشخص اولا وعلى كل تقدير فالوضع اما خاص اولا فالاول ما يكون موضوعا للمتشخص باعتبار تعقله بخصوصه ويسمى هذا الوضع وضعا خاصا والموضوع له خاص كما اذا تصورت ذات زيد ووضعت لفظ بازايه والثاني ما وضع للمتشخص باعتبار تعقله لا بخصوصه بل بامر عام ويسمى ذلك وضعا عاما والموضوع له خاص كاسما الاشارة على ما سيجيء وهذا القسم يجب ان يكون معناه متعددا والثالث ما وضع لامر كلي باعتبار تعقله

كذلك

كذلك اي على عمومه ويسمى هذا الوضع وضعا عاما والموضوع له عام كما اذا تصورت معنى الحيوان الناطق ووضعت لفظ الانسان بازايه والرابع ما وضع لكلي باعتبار تعقله بخصوصية بعض افراده وهذا القسم مما لا وجود له بل حكموا باستحالته لان الخصوصيات لا يعقل كونها مرآة للاحظة كليا بخلاف العكس والكثي بذكر القسمين من تلك الاقسام الاربعة لعدم تحقق الرابع وظهور الثالث وعدم تعلق الغرض به فيما هو المقصود الاصلي من تلك الرسالة وهو تحقيق معنى الحرف والضمير واسم الاشارة والموصول والاول وان كان كذلك الا انه لما شارك الثاني في تشخيص المعنى تعرض له ليزيد توضيح صاحبه وقوله بعينه يحتمل ان يكون صفة كاشفة للمتشخص ويحتمل ان يكون في مقابلة قوله بامر عام اي قد يوضع اللفظ للمتشخص باعتبار تعقله بعينه وتشخصه وقد يوضع له باعتبار امر عام اي باعتبار تعقله بامر عام وذلك اي الوضع للمتشخص باعتبار امر عام يتحقق بان يتعقل امر عام مشترك بين متشخصات ثم يقال هذا اللفظ موضوع لكل واحد من هذه المتشخصات بخصوصه اي يتعين اللفظ بازاء كل واحد من افراده المتشخصة سواء كان ذلك الامر العام من ذاتياتها كما في معاني الحروف او من عوارضها كما في الضمائر واسما الاشارة وذلك الامر الملحوظ باعتبار

العام ع

Copyright © King Saud University